المحاضرة الخامسة: مصادر الأفكار الاستثمارية

فيما يخص مصادر الأفكار الخاصة بالمشروع الجديد المقترح لإنتاج سلعة أو سلع محددة أو للاستفادة من موارد اقتصادية معينة، فتكون نابعة من مصادر عدة. وهذه الأخيرة يمكن التمييز بينها إلى أفكار نابعة من المنظمات القائمة، ومصادر أفكار في مجال الاستثمار لأول مرة.

أولا: مصادر الأفكار الاستثمارية في المنظمات القائمة

1. 1- أقسام البحث والتطوير في المنظمات: إن المنظمات تلجأ إلى أقسام البحث والتطوير، وهذا بهدف الحصول على أفكار استثمارية جديدة تكون نتيجة لمجموعة من الأبحاث المعمقة من أجل إقامة منتوج جديد أو تحسين في المنتجات القائمة وهذا من أجل إعادة بعث المنتج بخصائص جديدة.

1. 2- أقسام الهندسة وأقسام الصيانة: يمكن إيجاد على مستوى أقسام الهندسة وأقسام الصيانة أفكار تهدف إلى إدخال تكنولوجيا جديدة، أو العمل على التوسع في نشاط المنظمة وهذا لتطوير العمليات الإنتاجية والقضاء على المشاكل الفنية.

1. 3- رجال الإدارة العليا بالمنظمة: بما أن هذه الطبقة هي الصفوة والعقل المدبر في المنظمة، فنجد بحكم خبرتهم في الميدان، ورؤيتهم الشاملة للأوضاع، يمكنهم من اقتراح أفكار استثمارية تكون ذات صلة بنشاط المنظمة، وتعمل على توسيعه من أجل ضمان الاستمرارية.

1. 4- رغبات المستهلكين: كثيرا ما يبلغ الزبائن رغباتهم لرجال البيع بالشركة، وهي إما تكون متعلقة بإقامة فروع جديدة للشركة. أو تقييم خدمة أفضل إلى المستهلكين.

ثانيا: مصادر الأفكار في مجال الاستثمار لأول مرة

وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار الاستثمارية التي يمكن الاستفادة منها من قبل المنظمات المختلفة، وكذلك الإفراد عند الدخول في الاستثمار لأول مرة، ومنها:

2. 1- تحليل قطاعات الاقتصاد الوطني: عند تحليل قطاعات الاقتصاد الوطني تبرز مجموعة من النقائص التي يسعى كل قطاع لتغطيتها، فهي وبطريقة غير مباشرة تصبح عبارة عن مصدر للأفكار

الاستثمارية من خلاله يتم إقامة مشاريع جديدة أو القيام بمشروعات تطويرية في واحد أو أكثر من هذه المشروعات المختلفة.

2. 2- دراسة احتياجات السوق: إن التعرف على احتياجات السوق هو أحد أهم مصادر الأفكار بالنسبة للمنظمات. فمن خلال استطلاع الرأي بالنسبة للعملاء والمستهلكين يتم اكتشاف الحاجات الغير مشبعة في السوق وتحديد المنتجات والخدمات اللازمة لإشباعها.

2. 3- تحليل دراسات السوق: إن عدم اكتمال الأسواق ووجود الكثير من عناصر الخلل فيها يضفي على دراسات السوق أهمية بالغة، الشيء الذي يسمح من خلالها بظهور فرص استثمارية جديدة. وهذه الأخيرة يمكن أن تنشأ من واحدة من المصادر التالية:

- دراسة قوائم السلع المستوردة: حيث يشير الواقع العملي أن الكثير من المشروعات الاستثمارية بدأت من خلال بعض الأفكار الناتجة من دراسات إحلال الواردات، والتعرف على إمكانية تصنيعها والتوقف عن استرادها كليا أو جزئيا.
- العمل على تنمية الصادرات وذلك من خلال البحث عن إمكانية إقامة مشروعات استثمارية هدفها هو تصنيع منتجات جديدة قابلة للتصدير وإيجاد أسواق جديدة.
- إحلال بعض الصناعات الحرفية اليدوية بمصانع إنتاجية مثل صناعة الأثاث المنزلي وصناعة الملابس والجلود وغيرها.
- الحث عن فرص استثمارية من خلال مجموعة من الدراسات التي تسعى إلى اكتشاف الطلب الغير مشبع وذلك بتواجد اختناقات في تزويد ببعض السلع.

2. 4- دراسة قوائم الموارد الطبيعية المنتجة محليا: إن إقامة دراسات على مستوى المناطق الصناعية والحصول على البيانات اللازمة وما تحتويه من موارد طبيعية متاحة، قد توحي ببعض الأفكار الجديدة المشجعة للاستثمار.

2. 5- دراسة وتحليل الصناعات والأنشطة القائمة: إن تحليل ودراسة الصناعات والأنشطة القائمة يبرز المشاكل والاحتياجات التي تواجهها، الشيء الذي بدوره يدفع بظهور بعض الأفكار الاستثمارية التي تساعد على مواجهة هذه المعوقات، وتكاملها مع الصناعات القائمة فمثلا إنشاء مشروع لإنتاج الحليب ومشتقاته، فهو يستلزم العديد من المشروعات، كمشروع لإنتاج الأكياس، مشروع لإنتاج العلب بأنواعها....

2. 6- الأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة: إن التطور التكنولوجي يعتبر من محددات الاستثمار في الوقت الحالي، حيث بظهور أساليب فنية وتكنولوجية جديدة وحديثة يتيح فرص قوية للتوصل إلى أفكار استثمارية جديدة في مجالات التصنيع والخدمات. ومن أمثلة ذلك التطور الكبير في مجال الالكترونيات وانعكاسه على العديد من الصناعات الأخرى.

2. 7- خبرات البلدان الأخرى في المجال الصناعة والثقافة، ودراسة لتجارب التنمية الصناعية في هذه البلدان.

2. 8- الاطلاع على بعض القوائم للصناعات التي يمكن الاستثمار فيها والتي تنشرها منظمة التنمية الصناعية التابعة لأمم المتحدة ومنظمة التنمية الصناعية العربية وغيرها.

2. 9- زيادة المعارض الصناعية أو التجارية في داخل البلد أو خارجه.

2. 10- تحليل القوانين والتشريعات الجديدة التي تصدر لتنظيم الأنشطة وتشجيع الاستثمار.

ثالثا: انتقاء وتقييم الأفكار الاستثمارية

3-1: انتقاء الأفكار الاستثمارية

بعد التطرق لمصادر الأفكار الاستثمارية واستخلاص مقترحات قابلة للترجمة لمشروعات بعد تشخيصها وتحديد هدف المشروع الذي تكون من خلالها. فنجد أنه بعد التعرف على حزمة من الأفكار المرغوبة للاستثمار يتم إخضاعها إلى عملية الانتقاء أو ما يطلق عليه بغربلة الأفكار الاستثمارية، فيتم من خلالها حذف أفكار المشروعات المشكوك في نجاحها وكذلك التي لا تقع في نطاق إمكانياتها المتاحة.

فباستخدام طريقة "استمر أو لا تستمر" من أجل حذف الأفكار المشكوك في نجاحها، وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تسمح تشريعات الدولة وقوانينها بإقامة المشروع ؟.

يمكن أن تتعارض الفكرة الاستثمارية محل الدراسة مع القوانين والتشريعات التي تتبناها الدولة في نقاط عدة، يمكن التأشير لبعضها: كتحويلات العملة وكذلك قيود الاستيراد والتصدير والتخطيط الصناعي والعمراني وغيرها.

- هل رأسمال المطلوب مغالي فيه ؟، أي في حدود الإمكانيات المتاحة أم لا ؟.

حيث يتم إسقاط الفكرة التي تتطلب رأسمال يفوق الإمكانيات، أو لندرة هذا المورد داخل البلد.

- هل توجد قيود معينة في الحصول على مستلزمات الإنتاج الخاصة بفكرة المشروع؟.

نجد أن بعض الدول تضع قيود أمام الطلب على مستلزمات الإنتاج وهذا راجع للندرة النسبية للموارد ومستلزمات الإنتاج أو لسياسة منتهجة من قبل الدولة في هذا المجال.

- هل يؤدي القيام بالمشروع إلى مخالفة القواعد الحكومية (تلوث البيئة) ؟.

عندما تتعارض فكرة المشروع مع قوانين المحافظة على البيئة، فإنه يتم إلغاء الفكرة الاستثمارية وخاصة في الوضع الحالي، فإن الدول تؤكد على مراعاة الجانب البيئي عند إقامة المشاريع وذلك راجع لأسباب عدة، وتوقيع الدول على حضر استعمال الصناعات الملوثة للبيئة.

- هل إنتاج المشروع محضور من قبل الدولة ؟.

توجد بعض القوانين التي تمنح الدولة القيام بصناعات احتكارية لا يسمح للقطاع الخاص القيام بها، ومنافسة منتجات المشرعات الحكومية. وبالتالي تمنع الدولة بموجبها الاستثمار في هذه الصناعات، ومثالا على ذلك صناعة السلاح، الصناعات الاستراتيجية الأخرى...

- هل يوجد طلب فعلي على منتجات الفكرة الاستثمارية ؟.

لكي نتفادى هدر الموارد والوقت يجب القيام باستطلاع للرأي ودراسة السوق، لمعرفة ما إذا كان هناك طلب فعلي على منتجات الفكرة أم لا.

فبعد الإجابة على الأسئلة السابقة يتم تعيين الأفكار المقبولة من خلال ما أفرزته الغربلة الأولية وحذف الأفكار التي تم الإجابة عليها بـ"لا" واستبعادها. ورغم هذا الإجراء فإنه تبقى بعض الأفكار التي تم الإجابة عليها بـ"نعم" وتحتاج إلى غربلة على أساس معايير معتمدة تتميز بالسهولة في التطبيق من قبل جميع الأطراف.

2-3: تقييم وترتيب الأفكار الاستثمارية

يتم تقييم وترتيب الأفكار المطروحة، والتي تم قبولها في مرحلة الغربلة الأولية، بمجموعة من المعايير المشتركة والمعتمدة ويتم تبويبها ضمن جدول يطلق عليه "مصفوفة تقييم وترتيب أفكار المشروعات المقترحة". وتكون طريقة العمل أو كيفية العمل بهذه المصفوفة، بإعطاء قيمة ترجيحية لكل معايير لتسهيل عملية المقارنة والاختيار بين الأفكار المعروضة، كأن يعطي قيمة موجبة للفكرة التي تحقق أدنى مستوى أداء من وجهة نظر المعيار، وتتزايد القيمة حسب أفضلية البديل. ويوضح الجدول رقم (**01**) نموذج لذلك:

نلاحظ من نتائج الجدول أن فكرة المشروع التالية رقم (05) هي أفضل من حيث الأهمية النسبية، تليها أفكار المشروعات التالية رقم (6، 1 ،4، 7، 2، 3)، وبالتالي فإن فكرة المشروع رقم (05) على أفضلية نتائج التقييم، وأن فكرة المشروع رقم (03) قد نالت أسوء نتائج التقييم، وبالتالي فهما يشكلان طرفي مصفوفة تقييم الأفكار المقترحة.

جدول رقم (01): مصفوفة تقييم أفكار المشرعات المقترحة

معايير التقييم	نتائج التقييم لأفكار المشروعات						
	1	2	3	4	5	6	7
1- التكاليف وتشمل:							
- تكاليف الإنتاج التقديرية	5	4	3	4	6	2	2
.بالأسعار الحالية المالية.	4	6	2	3	5	3	1
.بالأسعار الفرصة البديلة.	3	2	1	6	4	4	2
- تكاليف المبيعات والتوزيع الخدمات.	2	1	4	5	3	4	3
- العوائد أو الربحية التقديرية.	1	1	5	4	2	5	4
2- نطاق السوق الأني والمستقبلي							
- تقديرات حجم الطلب الأني والمستقبلي.	4	2	1	3	1	3	2
- حجم الصادرات المتوقعة.	3	2	2	3	3	4	1
- حجم الإحلال بدل الواردات.	6	3	2	2	3	5	1
- نظم وقنوات التوزيع والمنافسة.	2	4	3	1	4	5	2
3- المعايير الفنية والهندسية							
- الحجم الاقتصادي للمشروع.	1	5	3	1	4	2	4
- مستلزمات الإنتاج الرئيسية.	3	1	1	1	5	2	5
- تقديرات رأسمال ومدى توفره.	5	2	1	2	5	4	6
- إمكانية الاقتراض.	4	3	2	3	2	1	6
- العمالة.	2	3	1	3	4	5	3
- مدى توفر الكوادر الإدارية والفنية.	1	2	1	3	5	5	3
المجموع	46	41	32	44	56	54	43

المصدر: قاسم ناجي حمندي، "مدخل نظري وتطبيقي في أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات"، عمان: دار المناهج، 2000، ص24.